مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مضيق تيران وأُثره على العلاقات المصرية مع السعودية والكيان الصهيوني
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، بسيمة علي زم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5559
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مضيق تيران وأثره على العلاقات المصرية مع السعودية والكيان الصهيوني

الدكتور محمد معن ديوب *
بسيمة علي زم **

(تاريخ الإيداع 24 / 8 / 2020. قُبِل للنشر في 24 / 1 / 2021)

□ ملخّص □

يُعد مضيق تيران أحد الممرات المائية الهامة، وازدادت هذه الأهمية في ظل أثره الكبير على العلاقات المتبادلة بين مصر والسعودية من جهة وبين مصر وإسرائيل من جهة أخرى. وفي هذا الإطار نجد أن المصالح المشتركة للدول المتجاورة هي التي حددت طبيعة العلاقات فيما بينها وذلك من خلال دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه الدول، وتبيان أثر مضيق تيران على العلاقات الثنائية بين الدول.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن مضيق تيران من الممرات المائية المسيطرة على العلاقات الثنائية بين دول الجوار له، كما أظهرت أن تفاهم الجانبين المصري والسعودي بالنسبة لوضع جزيرتي تيران وصنافير تحت الوصاية المصرية جعل من ممر تيران ممر إقليمي وهيمنة مصر على وضع المضيق قبل اتفاقية كامب ديفيد. أما بعد اتفاقية كامب ديفيد ومن خلال المادة الخامسة واعتبار المضيق ممر دولي حوّل الهيمنة المصرية إلى هيمنة إسرائيلية، أيضاً استغناء إسرائيل عن حاجة سفنها للمرور في قناة السويس بعد اتفاقية كامب ديفيد.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التفاهم بين مصر والسعودية في إعادة النظر في وضع مضيق تيران واعتباره ممر إقليمي مما يعزز من سيطرة مصر على المضيق، وأيضاً تعزيز العلاقات المصرية السعودية لما يخدم مصلحة البلدين، وإعادة النظر في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وذلك لأنها تهيمن على مصر بشكل غير مباشر وبالأخص المادة الخامسة التي تحدد وضع مضيق تيران.

الكلمات المفتاحية: مضيق تيران – جزيرة تيران – جزيرة صنافير– العلاقات المصرية السعودية – العلاقات المصرية الإسرائيلية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالبة ماجستير – قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
(البريد الالكتروني: Bassemazam90@Gmail.com)

The Strait Of Tiran And Its Impact On Egyptian Relationship With Saudi Arabia And The Zionist Entity

Dr. Mohammad Ma'en Daioub*
Bassema Ali Zam**

(Received 24 / 8 / 2020. Accepted 24 / 1 / 2021)

□ ABSTRACT □

The strait of Train is one of the most important waterways, this importance has increased in light of its great impact on the mutual relations between Egypt and Saudi Arabia on one hand and between Egypt and Israel on the other.

And in this context we find that the common interests of neighboring countries have determined the nature of the relations between them through the study of political and economic relations between these countries by the strait and after, and indicate the impact of the straits of Tiran on bilateral relations between countries. Results of the study showed that the Tiran is one of the waterways that dominate bilateral relations between neighboring countries, It also showed that the understanding of the Egyptian and Saudi sides regarding placing the islands of Tiran and Sanafir under the Egyptian tutelage made the Tiran pass a regional corridor and Egypt's dominance of the strait status before the Camp David agreement, After the Camp David agreement and through article 5 and considering the strait as an international passage, Egyptian hegemony turned into Israeli hegemony, Also, Israel eliminated the need for its ships to pass through the Suez canal after the Camp David agreement.

The study recommended the necessity of strengthening the understanding between Egypt and Saudi in reconsidering the status of the strait of Tiran and considering it a regional passage to enhance Egypt's control over the strait, Also strengthening the Egyptian- Saudi relations for the benefit of the two countries, and to reconsider the Egypt Israel peace treaty.

Keywords: The straits of Train, Train Island, Sanafir Island, Egyptian-Saudi relations, Egyptians-Israeli relations.

***Assistant Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

****Postgraduate, Department of Economics and planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Email:Bassemazam90@Gmail.com.**

مقدمة:

كانت البحار في الحقبة الأولى من تاريخ البشرية حرة مطلقة كالهواء، وبالرغم من هذا فإن الخلاف حول ثروات هذه المنطقة من الكرة الأرضية لم يثار بين الجماعات السكانية القاطنة على سواحلها، وهذا يعود أساساً إلى الجهل بالثروات الهائلة التي تزخر بها هذه البحار وعلى الإمكانيات المتاحة آنذاك.

بدأت أهمية البحار تتعاظم تدريجياً مع التطور العلمي الذي شهدته البشرية، وتزايد معها تسابق الدول فيما بينها لاستغلال الثروات البحرية، ما أدى في كثير من الحالات إلى صراعات طاحنة خلفت خسائر فادحة للأطراف المتنازعة.

جاء هذا البحث لتبيان أهمية مضيق تيران وأثره على العلاقات المتبادلة بين مصر والسعودية من جهة وبين مصر وإسرائيل من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

إن المصالح المشتركة للدول المتجاورة هي التي تحدد طبيعة العلاقات فيما بينها، ومضيق تيران هو صلة وصل بين مصر والسعودية وإسرائيل، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في تبيان أثر مضيق تيران على العلاقات الثنائية بين الدول ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤليين التاليين:

ما هو أثر مضيق تيران على العلاقات المصرية السعودية؟

ما هو أثر مضيق تيران على العلاقات المصرية الإسرائيلية؟

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية البحث في تناوله أحد الممرات المائية الهامة في العالم، وبشكل إضافة على دراسات العلاقات الدولية وأثر هذا المضيق على العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية بين دول لها ثقل على المستوى العربي والاقليمي تُعد أحد أهم أطراف الصراع العربي الاسرائيلي وهي مصر والسعودية وعلاقتهما مع الكيان الصهيوني، كما تعرض الدراسة التطور التاريخي للوضع القانوني لهذا المضيق.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- تبيان الوضع القانوني لمضيق تيران خلال سنوات الدراسة.
- تبيان تطور القانون الدولي للتعامل مع الممرات المائية وخاصةً فيما يتعلق بمضيق تيران.
- تطور العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية السعودية مع تطور الوضع القانوني للمضيق.
- تطور العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية الاسرائيلية مع تطور الوضع القانوني للمضيق.

منهجية البحث:

اتبعت الباحثة المنهج التاريخي في استقصاء العلاقات التاريخية بين الدول موضوع الدراسة، وتبيان وضع مضيق تيران تاريخياً، والمنهج الوصفي من خلال وصف العلاقات وتحديد فيما أثر المضيق على هذه العلاقات الثنائية، من خلال الاعتماد على بيانات منشورة في مواقع شبه رسمية.

فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يلي:

- ✓ هناك علاقة ذات أثر معنوي لمضيق تيران على العلاقات المصرية السعودية.
- ✓ هناك علاقة ذات أثر معنوي لمضيق تيران على العلاقات المصرية الإسرائيلية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: مصر والسعودية.

الحدود الزمانية: الفترة التي تغطيها الدراسة من عام 1967حتى عام 2016.

الدراسات السابقة:

- دراسة قاسم، جمال (2006)، العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود(1953-1964)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

هدفت الدراسة إلى إيضاح الدور السعودي في عهد الملك سعود بن عبد العزيز لتجنب مصر الصراع في مجلس قيادة الثورة في آذار1954م الذي قد يهدد بحرب أهلية، كما أبرزت التعاون المشترك في فترة جمال عبد الناصر بعيد انقلابه على اللواء محمد نجيب، كما هدفت الدراسة إلى تبيان الموقف السعودي المصري من الأحلاف التي روجت لها الولايات المتحدة بالتنسيق مع بريطانيا، كما أبرزت الدراسة التحالفات المشتركة لمواجهة حلف بغداد، وهدفت إلى توضيح الموقف السعودي من قرار تأميم قناة السويس وما تلاه من عدوان ثلاثي على مصر عام 1956م،

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة البعد الإنساني للعلاقات السعودية المصرية، وعمق العلاقة ذات البعد العربي والاسلامي، ومعالجة القضايا المشتركة والدعم اللامحدود للقضة الفلسطينية.

أوصت الدراسة بزيادة الدعم للقضية الفلسطينية وتوحيد المواقف الثنائية اتجاهها، وضرورة بناء علاقات استراتيجية بين الطرفين، حيث اعتبر الملك سعود بن عبد العزيز أن مساندة السعودية مصر هي بمثابة الدفاع عنها وعن البلاد العربية والاسلامية.

- دراسة الجابري، سامية (2011)، مجالات التعاون السعودي المصري في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز (1952-1964)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

تناولت الدراسة العديد من النواحي بدءاً من طبيعة العلاقات السعودية المصرية بعد ضم الحجاز 1925م، واعتراف الحكومة المصرية بالسعودية، وتبادل السفراء، وموقف الحكومة السعودية من ثورة تموز 1952م، كما تناولت الدراسة موقف السعودية من حرب السويس 1954م، وأشارت الدراسة أيضاً إلى الموقف السعودي المصري من حلف بغداد، كما أوضحت التعاون المشترك في مختلف المجالات العلمية والعسكرية والتجارية.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: توضيح الأسباب الفعلية وراء منع دخول المحمل المصري الأراضي المقدسة، وهي أسباب دينية دفعن حجاج ذلك العام للاعتراض على دخول الموسيقى وآلات العزف إلى الأماكن المقدسة، والتأكيد على أن سياسة قطع البترول عن الدول الغربية كانت بدايتها في عهد الملك سعود، كما أن الزيارات المتتالية بين البلدين أسهمت في تقريب وجهات النظر بينهما، وأن حرصهما على وحدة الصف العربي أدى إلى الوقوف في وجه الأطماع الغربية والأمريكية.

- دراسة بسيوني، محمود (2012): تطور العلاقات المصرية – السعودية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية (1980-2002)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

سعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الثنائية ومحدداتها المختلفة، وتبيان موقفهما من الصراع العربي الاسرائيلي، وأيضاً دورهما في تشكيل الجامعة العربية، كما سعت للتعرف على موقف السعودية من تأميم قناة السويس. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البلدين مبنية على المصلحة القومية، وأوضحت أن التوافق السياسي بين البلدين يؤدي إلى تفاعل إيجابي في النظام الاقليمي العربي برمنه: ومن النتائج أيضاً لم تكن العلاقات الثنائية مبنية على ركائز العمل العربي المشترك وإنما مبنية على ركيزة المصلحة الوطنية على مستوى القطر.

- دراسة مطر، زياد خضر العبد (2012): اتفاقية كامب ديفيد المصرية الاسرائيلية وأثرها على القضة الفلسطينية(1978-1993)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

تناولت هذه الدراسة اتفاقية كامب ديفيد المصرية- الإسرائيلية عام 1978م، وما سبقها من خطوات عملية من الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، والتي تمثلت في اللقاءات السرية بين الطرفين في المغرب ورومانيا، تمهيدًا لزيارة السادات إلى القدس، وصولاً إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في البيت الأبيض في بداية النصف الثاني من أيلول 1978م، وما تبعها من مفاوضات في فندق بلير هاوس في واشنطن، وانتهاءً، بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في أواخر آذار 1979م. وضمت أيضا في طياتها تحليلاً لبنود اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية- الإسرائيلية، وسلطت الدراسة الضوء على المواقف العربية والدولية، من اتفاقية كامب ديفيد.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الجانب المصري لم يحقق أي إنجاز في تلك الاتفاقية ، بل وإلزامها، بقيود كبلت تحركاتها في فيما يتعلق بالقضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية. في موازاة ذلك طرحت عدة مشاريع كان هدفها إيجاد تسوية تحقق القبول للطرفين، تمثلت في مشروع الأمير فهد، ومشروع ريغان، ومشروع بريجينيف، ومبادرة شامير، واقتراحات وزير الخارجية الأمريكي جميس بيكر، حتى انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، الذي مثل القاعدة الأساسية العلنية لبدء المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والتي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو في النرويج عام 1993م.

- دراسة الأسطل، أحمد أحمد مصطفى (2020): البعد السياسي في العلاقات المصرية السعودية وتداعياتها على القضية الفلسطينية في الفترة(2000-2018)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000-2018)، حيث تناولت الدراسة أهم المحطات والمنعطفات في مسيرة العلاقات بين الدولتين، ومدى ثقل وأهمية الدورين في المنطقة الاقليمية العربية واستثمار ذلك لصالح القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة الصراع والتوتر في منطقة الشرق الأوسط.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن العلاقات المصرية السعودية عبر تاريخها هي علاقات متباينة ومتذبذبة فقد تراوحت ما بين الصعود والهبوط وفقاً لمصالح واعتبارات البلدين، وكذلك بُذلت جهود كبيرة مصرية وسعودية في دعم عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وتقديم العديد من المبادرات السلمية في هذا الاتجاه.

أوصت الدراسة بما يلي: ضرورة التكامل في السلوك السياسي بين كل من مصر والسعودية في شتى القضايا الاقليمية لاسيما القضية الفلسطينية لما تشكلاه من ثقل عربي وإقليمي، أيضاً تغليب القيادة الفلسطينية المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية للخروج من حالة الفوضى السياسية الموجودة في الساحة الفلسطينية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتبيانها الوضع التاريخي والقانوني لمضيق تيران خلال حدود البحث الزمانية في ظل كافة الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسعودية من جهة وبين مصر والكيان الصهيوني من جهة

ثانية، وصولاً إلى قرار القضاء المصري بالتخلي عن جزيرة تيران وصنافير إلى السعودية، وتبيان أثر هذا التطور على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الثلاث بناءً على بيانات شبه رسمية.

الفصل الأول

مضيق تيران

المبحث الأول: الموقع والأهمية

الموقع الجغرافي للمضيق

هو ممر مائي يقع في بين دولتي مصر والسعودية، وبالتحديد بين شبه جزيرة سيناء منطقة شرم الشيخ في مصر وتبوك منطقة رأس الشيخ حميد في السعودية، على الحد الفاصل بين خليج العقبة والبحر الأحمر، عرض المضيق 4.5 كم، أمامه جزيرتان هما جزيرة تيران وجزيرة صنافير المصريتان.[1]

الجزيرتان تعملان على تقسيم المضيق إلى ثلاثة ممرات: يقع الأول منها بين ساحل سيناء وجزيرة تيران، ولكنه أقرب إلى ساحل سيناء، وهو الأصلح للملاحة ويبلغ عمقه 290 مترًا، ويسمى بممر "إنتربرايز"، والثانى يقع أيضًا بين ساحل سيناء وجزيرة تيران، ولكن أقرب إلى الجزيرة، ويسمى بممر "جرافتون"، ويبلغ عمقه 73 مترًا، ويفصل بينهما سلسلة من صخور التشكيلات المرجانية ،في حين يقع الممر الثالث بين ساحل جزيرة تيران الشرقي و شبه الجزيرة العربية، ويبلغ عمقه 16 مترًا فقط، وهو غير مناسب للملاحة.[2]

تاريخ جزيرة تيران وصنافير

تيران وصنافير تتبعان إقليم الحجاز، وجزيرة تيران هي جزيرة سعودية تحت الإدارة المصرية وتقع في مدخل مضيق تيران الذي يفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر وتبعد عن جزيرة صنافير بنحو 2.5 كيلو متر.

تبلغ مساحة جزيرة تيران 80 كم مربع وتمتاز الجزيرة بالجزر والشعاب المرجانية العائمة كما تعد مقصداً لمحبي رياضات الغوص لصفاء مائها وجمال التشكيلات المرجانية لها وتمر خطوط الملاحة البحرية من غربها من أمام شرم الشيخ.

تبلغ مساحة جزيرة صنافير 33 كم مربع وتقع نحو 2,5 كيلو من جزيرة تيران، ونشرت جريدة الاهرام خريطة نادرة لجزيرة تيران وصنافير تعود لعام 1895 تظهر فيها تيران وصنافير بلون نجد والحجاز.

والدلائل التاريخية تشير أن جزيرة تيران تقع تحت السيادة السعودية ثم وضعت تحت تصرف مصر بترتيب بين القاهرة والرياض بعدما احتلتها إسرائيل عام 1956م بعد العدوان الثلاثي، وانسحبت منها إسرائيل عام 1982م بعد اتفاقية كامب ديفيد وظلت وقتها جزيرة تيران وصنافير تحت الإدارة المصرية ويوجد بها قوات متعددة الجنسيات طبقاً لاتفاقية كامب ديفيد.

طالبت مراراً المملكة العربية السعودية استرداد جزيرتي تيران وصنافير وهو ما حدث في اتفاق بين مصر والسعودية في 9 نيسان 2016.[3]

الصراع السياسي حول المضيق

عام 1967م قامت مصر بإغلاق المعبر ومنعت وصول البواخر إلى ميناء إيلات، مما فجر على أثرها حرباً، احتل الكيان الاسرائيلي خلالها جزيرة تيران وجزيرة صنافير، وسيطر على المضيق الاستراتيجي، وزرع بهما كميّةً هائلة من الألغام، ثم أعاد الكيان الإسرائيلي الجزر إلى مصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، والتي نصت على جعل ممر تيران وخليج العقبة ممراً دولياً لا يمكن إغلاقه في وجه السفن العابرة مهما كان مصدرها، وفُتِح الجو أيضاً فوقها أمام الملاحة الجوية ونص الاتفاق على عدم أحقية التواجد العسكري لمصر على كلتا الجزيرتين.[4]

المبحث الثاني: الوضع القانوني والملاحة في مضيق تيران

الوضع القانوني للمضيق

مضيق تيران بحسب الأصل هو مضيق وطني خاضع للسيادة الإقليمية المصرية لان الملك عبد العزيز أوكل في عام 1950م إلى المملكة المصرية حماية هذه الجزر والدفاع عنها في الحرب مع إسرائيل، فقد كانت وديعة لدى الحكومة المصرية تُسلمها في الوقت الذي يريده الطرف الآخر، إن توقيع الاتفاقية جاء بعد انتهاء اللجنة القومية للبحار، التي بدأت عملها منذ 6 سنوات، من دراسة الأعمال الفنية لترسيم الحدود، وانتهت بتبعية جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ولا يصدق عليه وصف المضيق الدولي، وفقا للمعايير التي سبق وأن أقرتها محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو.

كما أن مضيق تيران لا يصل بين رقعتين من البحار العامة، لكنه يصل فقط بين جزء من البحر الأحمر وهو بحر عام أو حسب التنظيم الجديد يدخل في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المشاطئة، وبين البحر الإقليمي المصري مباشرة ومؤدي إلى البحار الإقليمية للدول التي تقع على شاطئ خليج العقبة بطريق غير مباشر.

وأخيراً فإن مضيق تيران هو ممر تاريخي يوصل إلى خليج تاريخي هو خليج العقبة، ولم يسبق أن استعمل مضيق تيران ممراً للملاحة الدولية فقد كان استعماله منذ أمد بعيد قاصراً على من يطل على سواحله وهي الدول العربية.[5]

الملاحة في المضيق

أقرت اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لسنة 1958م مبدأ المرور البريء في المضايق التي تصل بين جزء من أعالي البحار وبين جزء من البحر الإقليمي ونصت عليه، وقيل بأن هذا النص وُضع ليواجه حالة مضيق تيران.

وبالتالي لا يجوز إيقاف المرور البريء عبر مضيق تيران، ولكن المرور البريء ينطبق على الممرات المستعملة للملاحة الدولية، ومضيق تيران آنذاك ومن قبل لم يكن مستعملاً للملاحة الدولية. وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م لتعدل عن مسلك العرف الدولي واتفاقية جنيف لعام 1958م في معالجة الوضع القانوني للمضايق، حيث استبدلت بحق المرور البريء حق المرور الحر أو العابر، لتكفل ضمان حرية المرور في المضايق الدولية وتحليق الطيران فوقها في ظل نظام يماثل حرية الملاحة في أعالي البحار أو يقترب منه. وجاء النص الأخير من الاتفاقية بحق جديد يعرف بالمرور العابر ويقتصر تطبيقه على المضايق التي تربط بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، أما حق المرور البريء التقليدي فقد رؤى الإبقاء عليه بالنسبة للمضايق التي تربط بين جزء من البحار العالية وبحر إقليمي لدول أجنبية. وبالتالي يكون هذا النص جعل من القاعدة العامة التي كانت متبعة على المرور في المضايق الدولية مبدأ المرور البريء استثناء حيث أصبحت القاعدة العامة هي المرور العابر.[6]

✓ **مبدأ المرور البريء**

حددت المادة (18) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م معنى المرور البريء بأن المرور يعني الملاحة خلال البحر الإقليمي، لغرض اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية، أو التوجه إلى المياه الداخلية أو منها أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته. ويكون المرور بريئا مادام أنه لا يضر بسلم الدولة الشاطئية أو بحسن نظامها أو بأمنها.[7]

✓ **مبدأ المرور العابر**

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م المرور العابر بأنه ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض واحد هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين رقعة من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة، ورقعة أخرى من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة. وعلى ذلك فإن نظام المرور العابر لا ينطبق في حالة المضيق الذي

يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة والبحر الإقليمي لدولة أخرى، أي يخرج من نطاق تطبيقه مضيق تيران في مدخل خليج العقبة.

ويشتمل حق المرور العابر في إطاره على حق الطائرات في التحليق عبر المضايق وهو أمر لا يدخل في نطاق حق المرور البريء في المياه الإقليمية وفي المضايق غير الخاضعة لنظام المرور العابر. ولا تلتزم الغواصات أثناء ممارستها لحق المرور العابر لأن تطفو فوق الماء رافعة أعلامها وهو أمر ملزم لها أثناء ممارستها لحق المرور البريء.

ويجب على السفينة أو الطائرة في حالة المرور العابر مراعاة المضي دون تأخير عبر المضيق أو فوقه، والامتناع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة الدولة المحاذية للمضيق أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، والالتزام بالأنظمة والإجراءات والممارسات المقبولة بصورة عامة والمتصلة بالسلامة في البحر سواء الخاصة بمنع التصادم في البحر أو بمنع التلوث الناجم عن السفن.[7]

الفصل الثاني

العلاقات المصرية السعودية

المبحث الأول: العلاقات السياسية [8]

اتفاقية الجلاء

في عام 1926م عقدت معاهدة صداقة بين البلدين، ثم وقعت اتفاقية التعمير بالرياض في عام 1939م التي قامت مصر بموجبها بإنجاز بعض المشروعات العمرانية في السعودية، وكان لمصر والسعودية دور كبير في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، ثم كانت زيارة الملك عبد العزيز إلى مصر دفعة قوية للعلاقات بين البلدين.

أيدت السعودية مطالب مصر الوطنية في جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ووقفت إلى جانبها في الجامعة العربية والأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية، وفي27 تشرين الأول 1955م وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين حيث رأس وفد السعودية في توقيعها بالقاهرة الملك فيصل بن عبد العزيز.

العدوان الثلاثي على مصر

أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وقفت السعودية بكل ثقلها إلى جانب مصر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد قدمت السعودية لمصر في 27 آب 1956م (100 مليون دولار) بعد سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي وفي 30 تشرين الأول أعلنت السعودية التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر. وقامت باستضافة الطائرات المصرية في شمال غرب المملكة وتمكينها من النجاة من الغارات الجوية المكثفة التي تعرضت لها الطائرات المصرية، وقامت المملكة بوضع مقاتلات نفاثة من طراز فامبير تابعة للقوات الجوية الملكية السعودية تحت تصرف القيادة المصرية، وقد شارك هذا السرب في الحرب ونفذ ما طلبته القيادة المصرية، ودمر بالقصف 20 طائرة سعودية من نوع فامبير، واستشهد فني الطائرات السعودي علي الغامدي. وشارك في الحرب الملك سلمان والملك فهد والأمير محمد.

حرب اليمن

بدأت التوترات السياسية بين البلدين في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، بسبب الخلاف الذي حدث نتيجة حرب اليمن، حين أرسلت مصر في 26 أيلول 1962م قواتها المسلحة إلى اليمن لدعم الثورة اليمنية التي قامت على غرار الثورة المصرية، وأيدت السعودية الإمام اليمني محمد البدر حميد الدين، خوفاً من امتداد الثورة إليها، وهو ما

أدى إلى توتر العلاقات المصرية السعودية، إلى أن انتهت بالصلح بين ناصر والملك فيصل في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة 1967م عندما ساهمت السعودية في نقل الجيش المصري من اليمن.

نكسة 1967م

عقب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية مصر وسوريا والأردن عام 1967م، توجه الملك فيصل بن عبد العزيز بنداء إلى الزعماء العرب بضرورة الوقوف إلى جانب الدول الشقيقة المعتدى عليها وتخصيص مبالغ كبيرة لتمكينها من الصمود.

حرب 1973م

أصدر الملك فيصل بن عبد العزيز قراره التاريخي أثناء حرب أكتوبر بقطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل دعما لمصر في هذه الحرب، كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بتفقد خط المعركة في أحد الخنادق على الجبهة المصرية.

ثورة 25 كانون الثاني

شهد موقف السعودية تقلباً غير عادي تجاه ثورة 25 كانون الثاني، حيث وجه في اليوم الثاني للثورة مدير الاستخبارات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل هجوماً على نظام مبارك، حين قال إن مستقبل الرئيس المصري يتوقف على قدرة زعماء مصر على فهم الأسباب وراء الاحتجاجات غير المسبوقة.

ولكن بعد أن برز أن المخاطر على نظام مبارك جدية تدخل الملك عبد الله بن عبد العزيز، معلنا انحيازه لموقف الرئيس مبارك، ومتحدثا عن "بعض المندسين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة واستغلالهم لنفث أحقادهم تخريبا وترويعا وحرقا ونهبا ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة".

وكانت أبرز محطات الموقف السعودي ما كشف عنه من أن الملك عبد الله نبه الرئيس الأمريكي إلى أن السعودية على استعداد لتقديم مساعدات مالية للجانب المصري تحل محل المعونة الأمريكية السنوية للقاهرة حالة استمرار الضغوط الأمريكية على الرئيس مبارك للتنحي.

مع ذلك، فقد عالجت السعودية موقفها بسرعة، ورحبت بعد سقوط النظام بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، وأبلغت الجانب المصري رغبتها في تقديم دعم مالي لحكومة تسيير الأعمال لمواجهة التداعيات السلبية التي يعانى منها الاقتصاد المصري، وجددت موقفها بتقديم هذه المساعدات دون ارتباط بموقفها من الرئيس مبارك، مشيرة إلى تحول موقف السعودية من نظام الرئيس السابق وتأييدها لثورة 25 كانون الثاني.

ويذكر أن المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الذي كان يمثل منصب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت سافر إلى السعودية رغم الأوضاع الداخلية المتأزمة لتأدية واجب العزاء في الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد السعودي، لما تمثله السعودية شعباً وحكاماً من مكانة في قلب الشعب المصري.

أزمة غلق السفارة السعودية

في نيسان 2012 توترت العلاقات المصرية السعودية بشكل مفاجئ بعد قرار السعودية غلق سفارتها بالقاهرة وقنصلياتها بالإسكندرية والسويس واستدعاء سفيرها أحمد عبد العزيز قطان للتشاور، على خلفية المظاهرات التي قام بها نشطاء أمام السفارة السعودية احتجاجا على إلقاء الأمن السعودي القبض على المحامي أحمد الجيزاوي واتهامه بحيازة عقاقير مخدرة. مما دعا مصر إلى إرسال وفدا برلمانياً كبيراً إلى الرياض سعيا لحل الأزمة. وتعهدت السعودية خلال

الزيارة بتقديم 2.7 مليار دولار لدعم الأوضاع المالية المتدهورة في مصر. وأصدرت السفارة السعودية في بيان إن السفير السعودي سيعود إلى مصر في 5 أيار 2012 لممارسته مهامه.

أحداث 30 حزيران

رفض العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد أحداث 30 حزيران التدخل الدولي في الشأن الداخلي المصري، كما أعلن وقوف السعودية بجانب شقيقتها مصر ضد الإرهاب، وأعلنت السعودية أنها ستقدم مساعدات لمصر بقيمة أربعة مليارات دولار وهو ما قابله تعهدات مماثلة من الكويت والإمارات، وقام الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بالقيام بزيارة عاجلة لفرنسا ضمن جولته الأوروبية لدعم مصر.

في يوم الجمعة الموافق 20 حزيران 2014 وصل الملك عبد الله إلى مطار القاهرة الدولي، قادماً من المغرب التي كان يقضي بها أجازته الخاصة، واجتمع مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في جلسة مباحثات ثنائية لتعزيز العلاقات بين البلدين بغرفة اجتماعات طائرة العاهل السعودي. وتعد الزيارة هي الأولى من نوعها بعد الانتخابات الرئاسية المصرية 2014م عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية 2014م، كان العاهل السعودي الملك عبد الله أول المهنئين للشعب المصري وللمرشح الناجح عبد الفتاح السيسي، وقام بإرسال رسالة أوضح فيها أن المساس بأمن مصر هو مساس بالسعودية. كما دعا الملك عبد الله إلى عقد مؤتمر لأشقاء وأصدقاء مصر لمساعدتها في تجاوز أزمتها الاقتصادية، وشارك ولي العهد السعودي وقتها الأمير سلمان بن عبد العزيز في حفل تنصيب عبد الفتاح السيسي رئيسا لجمهورية مصر العربية.

الفترة المعاصرة

وفي زيارة رسمية مطولة للعاهل السعودي الملك سلمان إلى مصر في نيسان 2016، وقع الوفد المرافق للملك عدة اتفاقيات تجارية وحدودية هامة مع الحكومة المصرية بهدف الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى آفاق أرحب ومستوى أكثر تميزاً، وتحقيق المصلحة المشتركة للشعبين المصري والسعودي، وألقى الملك سلمان خلال الزيارة كلمة أمام البرلمان المصري، وتسلم الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، والتقى كل من شيخ الأزهر وبابا الإسكندرية. كما وقع الطرفان السعودي والمصري عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين في عدد من المجالات لتنفيذ عدة مشروعات أهمها إنشاء جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز في طور سيناء، والتجمعات السكنية ضمن برنامج الملك لتنمية شبه جزيرة سيناء، وإنشاء جسر يربط بين البلدين عبر سيناء.

تضمن الاتفاق تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للجانب السعودي، ذكر الرئيس المصري أن مفاوضات التنازل عن الجزيرتين بدأت قبل 8 أشهر قبل اعلان القرار، باتفاق مشترك بين مصر والسعودية وإسرائيل وأمريكا.

في 21 تموز 2016 قضت محكمة القضاء الإداري ببطلان توقيع الحكومة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية التي سلمت القاهرة بموجبها جزيرتي تيران وصنافير إلى الرياض.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية

التبادل التجاري

تضاعفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسعودية عدة مرات خلال فترة الثمانينات والتسعينات والسنوات الأربع الأولى من القرن الحالي، حيث شهدت نمواً مطرداً خلال الأعوام الماضية، فقد احتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولي بين الدول العربية المستثمرة في مصر والمرتبة الثانية على مستوي الاستثمارات العالمية، بقيمة تجاوزت أكثر من 71 مليار جنيه.

قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين بنحو كبير خلال الربع الأول من 2012م، بنسبة زيادة سجلت 50%، مقارنة بالفترة نفسها من 2011م حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين لمستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012م، لتسجل 1.21 مليار دولار في مقابل 800 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2011م، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 50%.

بلغت واردات مصر من السعودية خلال الربع الأول من 2012م نحو 682 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي صادرات مصر إلى السعودية نحو 528 مليون دولار.

حقق الميزان التجاري بين البلدين فائضاً لصالح السعودية بمقدار 300 مليون دولار خلال الربع الأول من 2012م، وبلغ إجمالي عدد المشاريع السعودية المقامة في مصر نحو 2315 مشروعاً.

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 4.75 مليار دولار بنهاية 2011م، مقابل 4.1 مليار دولار عام 2010م بنسبة زيادة بلغت نحو 16%.

في إطار تدعيم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والعلمية والصناعية وقع البلدان في 13 تشرين الأول 2009م على 9 مذكرات تفاهم بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والاستثمارية والصناعية.

بلغ حجم التجارة البينية بين مصر والسعودية 7.4 مليار دولار في عام 2008م خاصة أن المناخ الاستثماري في مصر مهيأ لإقامة مشروعات سواء بصورة مستقلة أو مشتركة مع رجال أعمال مصريين في مختلف القطاعات.

تقدر الصادرات المصرية خلال عام 2008م بنحو 3.1 مليار دولار تتمثل في الحديد والصلب، الأثاث، المنتجات الغذائية، المواد الخام، الحبوب والخضروات والفاكهة، المنتجات الطبية، الأجهزة الكهربائية.

تقدر الواردات المصرية خلال عام 2008م بنحو 3.1 مليار دولار وتمثلت في السولار، غاز البوتان "غاز الطبخ"، المنتجات البترولية، الوقود والزيوت المعدنية، البلاستيك والمطاط المواد الكيميائية، الآلات والمعدات.[9]

الاستثمار المتبادل

يساهم رأسمال المصري في 302 شركة بالسعودية بقيمة 221 مليون دولار وفق إحصائيات وبيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السعودية عام 2007م والتي تتحدث عن عدد من المشروعات المصرية التي يقيمها مصريون مقيمون في السعودية يبلغ عددها 1047 شركة أغلب هذه المشروعات هي مشروعات صغيرة ومتوسطة توجد منها ما تعمل في الأنشطة الخدمية 898، وتضاعفت العمالة المصرية في السعودية إلى أكثر من 900 ألف.

خلال الفترة من 30 آذار إلى 3 نيسان 2005م تم عقد الدورة الحادية عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة بالقاهرة برئاسة وزيري خارجية الدولتين بعد توقف دام أكثر من أربع سنوات.

في أيار 2005م اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة برئاسة وزيري التجارة الخارجية والصناعة بالقاهرة وتم الاتفاق على عقدها بصورة دورية كل ستة أشهر بالتبادل بين عاصمتي الدولتين، كما زار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصري السعودية ثلاث مرات في شهور كانون الثاني وأيار وأيلول 2005م.

خلال عام 2005م انعقد مجلس الأعمال المصري السعودي مرتين، الأولى بالقاهرة في شهر آذار والثانية بالرياض في شهر أيار.

في أب 2005م أقيمت الدورة الخامسة عشر لمعرض المنتجات المصرية في جدة، وهو المعرض الذي يقام سنوياً.

بلغ إجمالي عدد الشركات الاستثمارية التي تم تأسيسها بمساهمات سعودية في مصر 2355 شركة بإجمالي مساهمات بلغت نحو 1.20 مليار جنيه مصري، وقد تأسس ما يقارب من 50 من تلك الشركات خلال السنوات الخمس الأخيرة وتحديدا منذ عام 2004م.

تتركز أهم الاستثمارات السعودية في القطاعات الخدمية والتي تضم خدمات النقل واللوجستيات والصحة والتعليم والاستشارات، يليها الاستثمار الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، الاستثمار السياحي حيث تأتي في المرتبة الثانية عربياً من حيث التدفق السياحي العربي، ويبلغ إجمالي الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو 500 مليون دولار سنوياً، والاستثمار في قطاع الاتصالات ثم الاستثمار في القطاع المالي.[9]

العمالة المصرية في السعودية

يقدر عدد المصريين العاملين بالسعودية وفق إحصائيات رسمية بحوالي 1.8 مليون مصري، ويرتفع العدد إلى ثلاثة مثل الصيدلة والطب والمحاسبة والتعليم والإنشاءات والمقاولات.

من خلال استعراضنا للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسعودية نجد أن قضية المضيق لم تجمل ضمن العلاقات وذلك أنه بناء على الاتفاق الذي جرى بين البلدين مصر والسعودية عام 1950م وضعت جزيرتي تيران وصنافير وبالتالي المضيق تحت الوصاية المصرية لرغبة حكومة البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة الكيان الصهيوني، نظرا لموقع هاتين الجزيرتين الاستراتيجي، ومن أجل تقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء ومدخل خليج العقبة، خاصة وأن العصابات الصهيونية احتلت ميناء أم الرشراش، في 9 آذار 1949م، وما تبع ذلك من وجود عصابات لإسرائيل في منطقة خليج العقبة، وفي الوقت الذي بدأت فيه جمهورية مصر العربية استعادة الأراضي المحتلة بعد عام 1967م، أرسلت مصر على السعودية رسالة مضمونها "رجاء حكومة مصر بعدم إثارة موضوع الجزيرتين حتى يتم الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي المصرية، وتبقى مسألة عربية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. وإن العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين، والتي نحرص على تطويرها وتنميتها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، سوف تهيئ فرصة طيبة لحكومة جمهورية مصر العربية الشقيقة بإعادة الجزيرتين المذكورتين إلى حكومة المملكة العربية السعودية". وتمت المطالبة بالجزيرتين عام 2016م، وتم الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية في 1 أيار 2016م، وإقامة جسر الملك سلمان الذي يربط مصر بالسعودية ويعتبر من أهم الجسور في العالم.[9]

الفصل الثالث

العلاقات المصرية الإسرائيلية

المبحث الأول: العلاقة بين مصر وإسرائيل

العلاقات السياسية

بدأت العلاقات المصرية الإسرائيلية بحالة الحرب بين الدولتين منذ حرب 1948م وانتهت في حرب 1973م مع توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بعد اتفاقية كامب ديفيد، وتم إقامة علاقات دبلوماسية وأصبحت لمصر سفارة في تل أبيب وقنصلية في إيلات، ولإسرائيل سفارة في القاهرة وقنصلية في الإسكندرية.

في 26 آذار 1979م وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967م بعد حرب الأيام الستة وتضمنت الاتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس.

من آثار الاتفاقية استراتيجياً وسياسيا:

1. أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.
2. تمتعت كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
3. إنهاء حالة الحرب بين البلدين فتح الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة خاصة في سيناء.
4. تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979م إلى عام 1989م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.[10]

العلاقات الاقتصادية

بقي التعاون التجاري والسياحي بين مصر وإسرائيل أحد مكونات السلام بين الطرفين، وبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر في عام 2004م نحو 29 مليار دولار، ثم وصل إلى 90 مليون دولار في عام 2005م، ليرتفع في عام 2007م إلى 140 مليونا.

وعلى الرغم من التحسن الطفيف في مجال التجارة بين البلدين، إلا أن رجال الأعمال والأكاديميين والسائحين المصرين الراغبين في زيارة إسرائيل يجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة صعوبات بيروقراطية وفرض عقوبات ومعاملتهم بشكل سيئ في مصر، وذلك مقارنة بعشرات الآلاف من الإسرائيليين الذين زاروا مصر وسيناء على وجه الخصوص. وقد زار في تموز 2005م وحده أكثر من 92.737 إسرائيلي سيناء، وفي يوليو 2006م زار مصر 48.933 إسرائيلي، وفي تموز 2007م زار سيناء نحو 22.888 إسرائيلي.[11]

المبحث الثاني: مضيق تيران في ظل معاهدة السلام

نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من معاهدة السلام لسنة 1979م على أن: " يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة ".

وتفسيرا لهذا النص أن الوضع القانوني لمضيق تيران ونظام المرور فيه تغير عن ذي قبل، وأن النص يعني إقراراً بحرية الملاحة والتحليق عبر المضيق لسفن وطائرات كافة الدول حربية كانت أو غير حربية، وأن المضيق هو ممر ملاحي دولي. ويرى الجانب الإسرائيلي أن هذا النص يخرج مضيق تيران من نطاق التنظيم الخاص بالمضايق المستخدمة للملاحة الدولية المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م.

فخليج العقبة يقع في إقليم أكثر من دولة الأمر الذي ينتج عنه اعتبار كل جزء متاخم لشاطئ الدولة من مياهها الإقليمية أو من بحرها الإقليمي على حسب الأحوال. وعلى ذلك، لا يجوز لأي دولة أن تغير من الوضع القانوني لخليج العقبة ولو بالاتفاق مع دولة ثانية لأن الأمر يخص مصالح دول أخرى ولا يتعدى هذا الاتفاق أطرافه، لاسيما وأن نص المادة الخامسة من المعاهدة لم يتم إقراره من جانب الدول الشاطئية المعنية السعودية والأردن.

وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من معاهدة السلام تضمنت إعلاناً عاماً صادراً من الطرفين يعتبران فيه أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لكل الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، فإن ذلك لا يعد في ذاته اتفاقاً خاصاً على تغيير النظام القانوني للمرور أو للملاحة في المضيق، ذلك أن المادة الخامسة اقتصرت فقط على وضع اتجاه عام بشأن المرور عبر الخليج والمضيق، وبالتالي لا تعد اتفاقاً خاصاً حول النظام القانوني للمرور أو للملاحة في المضيق يخرجه عن نطاق تطبيق أحكام المضايق وفق الاتفاقية العامة

لقانون البحار (المادة 4/35). ومن هنا، فإن صفة الدولية التي أضفتها الفقرة الثانية من المادة الخامسة على تيران والعقبة إنما تهدف إلى إرساء مبدأ حرية الملاحة ولا يعد تغييراً في المركز القانوني للمياه التي يشملها المضيق والخليج، فهي مياه إقليمية مصرية تمارس عليها مصر سيادتها كاملة. ويجد ذلك سنده فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى من المعاهدة التي تنص على أن مصر سوف تستأنف ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود الدولية، وبديهي أن السيادة إنما تمارس على سيناء بأرضها وجوها ومياهها الإقليمية.

وعلى ذلك، فإذا كان الاتجاه العام في شأن المرور في تيران والعقبة المنصوص عليه في المادة الخامسة وإن كان في ظاهره يمثل خروجا عن الأصل العام الذي ينبغي أن يطبق وهو نظام المرور البريء، إلا أنه لا يخرج عن كونه إقرار بالحرية الكاملة للملاحة المستخدمة للملاحة الدولية المقيدة باحترام سيادة ومصالح الدولة أو الدولة المشاطئة للمضيق وعدم الخروج على قواعد القانون الدولي، ذلك لأن هذا النظام الجديد الذي يشتمل على حرية الملاحة والطيران لا يغير من صفة المياه التي تشتمل على مضايق دولية.[12]

بعد هذا الاستعراض نجد أن إسرائيل أقرت بسيطرتها على مضيق تيران بشكل غير مباشر بعد اعتباره مضيق دولي في معاهدة السلام ونظراً لأن أي من الحكام الذين تعاقبوا على مصر لم يغيروا من اتفاقية السلام فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية لم تتأثر بمضيق تيران حتى أن ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية تم بلجنة رباعية إسرائيل إحدى أركانها.

النتائج و المناقشة:

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- ✓ مضيق تيران من الممرات المائية المسيطرة على العلاقات الثنائية بين دول الجوار له.
- ✓ تفاهم الجانبين المصري والسعودي بالنسبة لوضع جزيرتي تيران وصنافير تحت الوصاية المصرية جعل من ممر تيران ممر إقليمي وهيمنة مصر على وضع المضيق قبل اتفاقية كامب ديفيد.
- ✓ بعد اتفاقية كامب ديفيد ومن خلال المادة الخامسة واعتبار المضيق ممر دولي حوّل الهيمنة المصرية إلى هيمنة إسرائيلية.
- ✓ استغناء إسرائيل عن حاجة سفنها للمرور في قناة السويس بعد اتفاقية كامب ديفيد.
- ✓ أثرَّ مضيق تيران لبعض الفترات التاريخية على العلاقات السياسية المصرية السعودية وصلت لحد قطع العلاقات.
- ✓ لا يوجد أثر لمضيق تيران على العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية.
- ✓ لا يوجد أثر لمضيق تيران على العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والكيان الصهيوني لما فرضته الإجراءات الجائرة لاتفاقية كامب ديفيد على مصر.

الاستنتاجات و التوصيات:

توصي الباحثة بمايلي:

- ✓ تعزيز التفاهم بين مصر والسعودية في إعادة النظر في وضع مضيق تيران واعتباره ممر إقليمي مما يعزز من سيطرة مصر على المضيق.
- ✓ تعزيز العلاقات المصرية السعودية لما يخدم مصلحة البلدين.
- ✓ إعادة النظر في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وذلك لأنها تهيمن على مصر بشكل غير مباشر وبالأخص المادة الخامسة التي تحدد وضع مضيق تيران.

References:

Arabic references:

[2] Haykal, Mohammad Hasanen (1988), "*Boiling years-the thirsty year's war1967",* Sunrise house, Egypt.

[4] Basyone, Mahmoud Ibrahim, 2012, *The development of the Egyptian_Saudi relations in light of the regional and international changes 1980-2002, Master thesis in middle Eastern studies, Alazhar University, Gaza, Palestine.*

[5,8] *The strait of Tiran in light of the provisions of international law and principles of the peace treaty, 2016, Arab democratic center.*

[6] Shker, Naaom Bek, 1991, *The ancient and modern history of Sinai and its geography,* Generation house, Cairo, Egypt, First edition.

[7,12] Amer, Adel (2016), *The strait of Tiran in light of the provisions of international law and the principles of the peace treaty*, Democratic Arabic center for strategic, political and economic studies, Middle east.

[9] Center for political and strategic studies in Al-Ahram, 2016, Pages in the Egyptian-Saudi relation, Cairo, Egypt.

[10] Center for political and strategic studies in Al-Ahram, 2014, Egypt and Israel agreement or fear? Cairo, Egypt.

[11] A study of the Begin center_Sadat in Tel Abib, 2011, *The future of the peace agreement between Egypt and Israel depends on the arrival of Gamal Mubarak to power.*

Forigen References:

[1] Turk, Rabiae, 2014, *The strategic importance of the strait of Tiran in the conflict south west Asia*, Imam Hussein University, Iran.

[3] H.Enazy, Askar, 2017, *The legal status of Tiran and Sanafir Islands*, King Faisal center of research and Islamic studies.